موقف عبد القاهر الجرجاني
من الجملة النحوية
دراسة نحوية تأصيلية

د٠ عبد الفتاح الشتيوي(*)

المقدمة :

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على نبيّ الرحمة، أفصح العرب قاطبة بيْد أنّه من قريش، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، ما أشرق صبح، وترنّم بالقرآن مترنّم.

وبعـــد:

لا شكّ أنّ المتتبّع لحال العربيّة الفاحص لأغوارها نحوًا وتصريفًا ولغة ليجد أنّ دراسة الجملة من آكد الأمور التي يُعنى بها؛ إذ بمعرفتها تُفهم المعاني، فتقرأ قراءة صحيحة بعيدًا عن التأويل الفاسد، وتبادر المعنى غير المراد إيصاله إلى فهم المخاطب، وأعني بها: دراسة تلك الكلمات حال تركيبها؛ لتكوّن لنا كلامًا مفهومًا مفيدًا يحسن السكوت عليه لدى المخاطب.

ودراسة الجملة تعدّ من أكثر المشكلات والتحدّيات التي تواجه الدّارسين والمتخصّصين عند تعاطيهم لدراسة الجملة العربيّة، غير أنّها بعد الفهم، وتنزيل كلّ كلمة منزلتها الصّحيحة في الجملة يسهل معرفة هيكلها ومكوّناتها من حيث الإعرابُ والبناءُ، ممّا يجعل المعنى المراد من الجملة أكثر وضوحًا ودقّة.

(*) أستاذ النحو والصرف **المساعد بقسم اللغة العربية جامعة الجوف.**

هذا، ودراسة الجملة لم تظهر في بواكير علم النّحو، ولا عرّج عليه المتقدّمون أمثال: الخليل، ويونس، وسيبويه، والكسائي رحمهم الله؛ ولعلّ ذلك راجع إلى طريقة تعاطيهم لدراسة النّحو؛ إذ إنّ المطالع للكتاب مثلاً يرى أنّ مؤلِّفه عمد إلى الأساليب العربيّة فصاغها على هيئة ضوابطَ مبيّنًا الوجه الحسن منها والقبيح، وبعد عصرهم جاء المبرّد – رحمه الله – فكان أوّل من استعمل مصطلح الجملة[1].

قال: (هذا باب الفاعل، وهو الرفع، وذلك في قولك:(قام عبد الله، وجلس زيد)، وإنّما كان الفاعل رفعًا؛ لأنّه هو والفعل جملة يستحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب...)[2].

ثم اشتهر هذا المصطلح في القرون التي تلت عصر المبرّد، فتنوّعت مشاربهم، وتعدّدت آراؤهم في تحديد الجملة؛ ممّا يوحي لنا بأهمّية هذا الأمر، ومدى الفائدة المرجوّة من تحصيل آرائهم، ومقارنتها، وترجيح ما يراه الباحث راجحًا بأدلّته، وفق خدمة النّصّ العربيّ الذي لا ينبغي لدارسي العربيّة أن يجعلوه محصورًا في إطار القاعدة النحوية فحسبُ.

ولا يُفهم ممّا سبق أنّ الباحث يقلل من أهمية الضابط النحوي، بل إنّ العناية به فعل حسن، غير أنّ الأحسن منه: ربط النّص العربيّ بالضابط النحوي من جهة اللفظ؛ ليعرف مرفوعه من منصوبه ومخفوضه، والجانب البلاغي من جهة أخرى، ولا سيما ضابط النّظم الذي هو فقه العربيّة، وتلك طريقة أبدع فيها الجرجاني، بل نال قصب السبق فيها؛ لذا كان هذا البحث محاولة من الباحث لإبراز كيفية تناول الجرجاني لهذا المصطلح، وما موقفه من تناول النّحويّين لمفهوم الجملة، والله أسأل منه العون والرشاد.

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، ثم فهارس علمية حسب حاجة البحث.

المقدمة، وفيها: أهمية البحث، وأهدافه، وأسئلته، والدراسات السابقة.

التمهيد: الجرجاني بإيجاز.

المبحث الأول: الجملة في النحو العربي.

المبحث الثاني: التكوين الأصلي للجملة عند الجرجاني.

المبحث الثالث: التكوين الفرعي للجملة عند الجرجاني.

الخاتمة، وفيها ذكر لأهمّ النتائج التي توصّل إليها الباحث.

وقد سرت في هذا البحث وفق المنهج الوصفي التحليلي.

أهمية البحث:

تتجلّى أهمّية البحث في كونه يتناول قضيّة مهمّة من قضايا النحو العربي طالما ملأت الدنيا وشغلت المهتمين والدارسين لقضايا اللغة العربية؛ إذ إنّها لا تنحصر في باب معيّن من أبواب العربيّة، بل تتناول الدراسات المختلفة؛ إن نحوًا، وإن بلاغة، ومن هنا جاءت أهميّة دراسة الجملة العربية، ولا سيما إذا كانت هذه الدراسة مرتبطة بعلَم من أعلام اللغة جمع بين الاجتهاد في باب النحو وباب البلاغة، حتى إنّ نظريته التي انفرد بها شغلت الناس إلى يومنا هذا.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأمور، منها:

١. الوقوف على مفهوم الجملة عند النحاة العرب، ومدى ارتباط علمي النحو والبلاغة وفق رؤية الجرجاني رحمه الله.

٢. التعرّف على أبرز السمات والخصائص في التركيب العربي للجملة.
٣. معرفة العلاقة بين الأنماط المكوّنة للجملة.
٤. بيان أثر النظم في جمال الصورة، وملاءمتها للسياق.

أسئلة البحث:

تدور إشكالية الدراسة حول جملة من الأسئلة، أجملها في الآتي:

١. ما مفهوم الجملة لدى النحويّين العرب؟
٢. ما موقف الجرجاني من تعريفات من سبقه؟
٣. كيف نظر الجرجاني إلى تركيب الجملة؟
٤. ما القيمة الفنية للنصّ العربي التي أضافتها نظرية النظم التي جاء بها الجرجاني؟

الدراسات السابقة:

حظيت الجملة باهتمام كبير من قبل الباحثين والدّارسين، فألّفوا فيها الكتب والرسائل، ومن جملة ما أنتجه علماؤنا في هذا الباب، ما يأتي:

١. البناء النحوي للجملة العربية، دراسة تطبيقية على سورة آل عمران، لعلوية موسى عيسى.
٢. الجملة بين النحو العربي واللسانيات المعاصرة، لوداد ميهوبي.
٣. الجملة العربية تأليفها وتقسيمها للدكتور/ فاضل السامرائي.
٤. الجملة عند النحاة واللغويين القدامي والمحدثين مفهومها ومكوّناتها، لأحمد مجتبى السيد أحمد.
٥. الجملة في الدراسات اللغوية لنعيمة سعدية.
٦. الجملة في اللغة العربية البنية والوظيفة، لرياض حرّاد.
٧. الجملة في النظام اللغوي عند العرب، للدكتور/ عبد المجيد عيساني.
٨. مفهوم الجملة العربية من المنظور الوصفي إلى المنظور الوظيفي للدكتورة/ فطيمة داود.

وغيرها من الدراسات التي أثرت المكتبة العربية.

ويلحظ على هذه الدراسات أنّها ركّزت على بنية الجملة نفسها، سواء دُرست وفق الطريقة القديمة، أم ممزوجة بين النحو القديم والدراسات اللغوية المعاصرة، أما ما قصدته من دراستي فهو: بيان ما أضافته النظرية البلاغية – ممثلة في عبد القاهر الجرجاني – لجمال النّصّ، وقيمته الفنّيّة، مع مراعاة الجانب المعياري في بناء الجملة العربية.

* *

التمهيد: عبد القاهر الجرجاني بإيجاز[٣]

هو الإمام الفقيه الحجة اللغوي النحوي البلاغي، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، لم تحدّثنا كتب التراجم عن مولده، وليس ذلك بمستغرب؛ إذ إن الإنسان عند ولادته يكون مجهول الحال لا يتلفت إليه إلا بعد نبوغه في المجال الذي برع فيه؛ ليتفطّن له الناس، ولذلك تجد هذا سمة يشترك فيها كل من ترجم لهم العلماء، فلا تكاد تجد أحدًا عُرفت سنة مولده بدقة إلا ما ندر.

نشأ – رحمه الله – في مدينة جرجان الفارسية، وفيها عاش حياته في ظل أسرة فقيرة، بعيدة عن رغد العيش، كان التقشف رفيقهم، وشظف العيش أنيسهم، مما جعله ينصرف عن اللهو واللعب مع أترابه وأقرانه؛ وكأن الله يهيئه لطلب العلم فينال رفعة في الدنيا وأجرا في الآخرة.

حُبّب إليه العلم، وزُيّن في قلبه فأقبل عليه وقته كلّه لا يألو جهدا في التحصيل والطلب، حصّل العلم في مدينته؛ لقلّة الزاد الذي يستعين به على الرحلة، فكان لا يقع ناظره على كتاب إلا حفظه، ولا تمتد يده لكشكول إلا طالعه، من غير ملل أو كلل، حتى بزّ أقرانه، وتفرّد، ذا شخصيّة فذّة وجدناها عنده في التأليف والمحاورة.

مشائخه:

تروي لنا كتب التراجم أنه أفاد من علمين كبيرين، وأستاذين فاضلين، هما:

١. أبو الحسن محمد بن الحسين بن عبد الوارث النحوي (ت: ٤٢١هـ)، تلميذ أبي علي الفارسي رحمه الله[٤].
٢. أبو الحسن علي بن عبد العزيز بن الحسن الجرجاني (ت: ٣٩٢هـ)، صاحب كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه[٥].

مكانته العلمية:

فاق الجرجاني أقرانه في علوم شتّى، ومعارف جمة، فأصبح من العلماء الذين يشار إليهم بالبنان، ويشد إليهم الرحال من كل فجّ عميق، وتضرب إليهم أكباد الإبل؛ مما جعل طلاب العلم ومريديه يقصدونه لينهلوا من معين علمه الذي لا ينضب، فكان من بين الذين أخذوا عنه[٦]:

١. أبو نصر أحمد بن إبراهيم الشجري (ت: ٤٩٠هـ)، قرأ عليه كتاب المقتصد.
٢. أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير (ت: ٥٠٠هـ).
٣. أبو زكرياء يحيى بن علي التبريزي (ت: ٥٠٢)، كان إمامًا في اللغة مشهورًا.
٤. أبو الحسن علي بن أبي زيد الفصيحي (ت: ٥١٦هـ)، كان أعرف أهل زمانه بإجادته علوم العربيّة.

وفاته:

قيل إنه توفي رحمه الله سنة (٤٧١هـ)، وقيل سنة: (٤٧٤هـ)، والذي عليه كثير من المترجمين أنه توفي سنة: (٤٧١هـ)[٧]، فرحمه الله رحمة واسعة.

المبحث الأول

الجملة في النحو العربي

من القضايا التي لا نقاش فيها أنّ القالَب النّحويّ، والنظام القَعدي ضروري في كلّ لغات الأرض، بل إنّ له الأهمية الكبرى في عملية التفاهم والتخاطب؛ ألا ترى أنّه يُبين عن بنية اللغة، ويُسهم في رقيّ فكر النّاطقين بها، ولا يجانبني الصّواب إن قلت: إنّ النّحو العربيّ جاء وسطًا بين النّظم النّحويّة الكبرى الموجودة عند الأمم الأخرى غربيّها وشرقيّها، وليس متأثّرًا بأحدهما أو مقتبسًا منها رغم ما ادّعاه كثير من المستشرقين، وتبعهم عليه بعض من تأثّر بهم من أبناء جلدتنا من الكتاب والمفكرين، وليس هذا مجال تفنيد ما ادّعوا، وردّ ما جاءوا به.

وقبل الخوض في غمار حدّ الجملة ومكوّناتها ارتأيت أن أعرّف بالمصطلحات؛ إذ معرفة المفردات مقدّمة على تصوّر المركّبات.

النحو في اللغة:

جرت عادة المؤلّفين والباحثين أن يبدؤوا كتبهم ويصدّروها بتعريف المصطلح الذي يقصدونه في تآليفهم وبحوثهم؛ إكمالا للفائدة وتسهيلا على القارئ مرادهم، وإبعادًا له عن الزلل والزّيغ عن المصطلح؛ لذا أردت تعريف هذا المصطلح تعريفًا يزال به الغموض، ويُبيّن به المفهوم، فكان لا بدّ من الرجوع إلى المعاجم العربيّة؛ للكشف عن مادّة المفردة، والرّجوع إلى كتب النّحو المختلفة للوقوف على حدّهم واصطلاحاتهم.

وقد حاولت جَهدي أن أجمع جلّ ما قيل عنه، وأردّ الأقوال المتشابهة إلى بعضها، ثمّ أناقشها مناقشة علميّة.

أوّلا: التعريف اللغوي:

النحو من الألفاظ المشتركة التي تطلق على عدّة معان، فيطلق ويراد بـــه: القصد، يقال: (نحوتُ نحوه)، أي: قصدتُ قصده، ويطلق على التحريف، ومنه: (نحاه إذا حرّفه عن موضعه)، ونحوتُ بصري، أي: صرفتُه، و(رأيت رجـــلا نحوك)، أي: مثلك، و(له عليّ نحو مائة) أي: مقدارها، و(قصدت نحو المغرب) أي: جهته، و(الكلام على ثلاثة أنحاء)، أي: أقسام، ويطلق ويراد به: الـــبعض، تقول: (أكلت نحو الدجاجة) أي: بعضها[٨].

هذا، وقد جُمعت هذه المعاني كلها في قول القائل:

للنّحو ســبع معــان قــد أتــت لغــة جمعتهــا ضــمن بيــت مفــرد كمُــلا

قـــصد ومثـــل ومقـــدار وناحيـــة نوع وبعض وحرف فــاحفظ المــثلا[٩]

وأرجع ابن فارس – رحمه الله– كلّ تلك المعاني إلى معنى واحـــد هـــو القصد فقال: (النون والحاء والواو كلمة تدلّ على قصد...ولذلك ســـمي: نحـــو الكلام؛ لأنّه يقصد أصول الكلام، فيتكلّم على حسب مـــا كـــان العـــرب تـــتكلّم به)[١٠].

ثانيًا: التعريف الاصطلاحي:

لم يحظ هذا المصطلح عند علمائنا المتقدّمين بالاهتمام والتعريف ووضع الحدود له كما فعل أصحاب المعاجم اللغوية؛ ولعلّ ذلك مردّه إلـــى اهتمـــامهم، وتركيزهم على المادّة النّحويّة نفسها بدل عنايتهم بتعريف المصطلح.

ولعلّ أقدم محاولة لوضع حدّ لهذا المصطلح ما وجدناه عند أبي بكر بـــن السّرّاج في قوله: (النحو إنّما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلّمه كلام العـــرب،

وهو: علم استخرجه المتقدّمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم: أنّ الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأنّ فعل مما عينه ياء، أو واو تقلب عينه من قوله: (قام)، و(باع)...)[١١].

ولا شكّ أنّ الذي ذكره ابن السّرّاج إنّما هو توضيح لطريقة العرب في كلامها المؤدّي لحدّ الإفهام، وأضرب الاستعمال اللغوي الصحيح، المنبعث من السليقة العربيّة التي مردّها: الفطرة السليمة التي تجمع بين العوامل التي تغيّر أواخر الكلمة، وأبنيتها اللغوية التي تندرج في فنّ التصريف، وبذلك يكون تعريف ابن السّرّاج شاملا لفني النحو والتصريف، وتلك طريقة المتقدّمين، ثم توالت التعريفات والحدود، فاستقرّت، وانفصلت[١٢].

يقول ابن عصفور: (علم مستخرج بالمقاييس المستبطة من استقراء كلام العرب)[١٣].

هذا، وإذا طالعنا دلائل الإعجاز لشيخ البلاغيين وفقيه النحويين نجد أنه سلك طريقًا جديدًا، ومذهبًا بديعًا ربطَ فيه بين علمي النحو وقضية النظم، فقال: (اعلم أن ليس النّظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها...)[١٤].

وهذا الكلام يدلّ على فقه الرجل في العربيّة، ونظرته الشاملة لمكوّنات اللفظ الذي أعني به: منطوقه ومفهومه، فالنحو عنده لا يشمل اللفظ فحسبُ، بل لا بدّ من مراعاة المعنى المعبَّر عنه باللفظ، وهو ما سيتّضح جليًّا عند دراسة الجملة العربيّة لدى الجرجاني رحمه الله.

تعريف الجملة العربيّة:

جرت العادة أن يتناول العلماء القضايا المركّبة تناولا مفردًا، وذلك بتعريف كلّ مفردة على حدة، ثم يعرّجون على تعريف المركّبات؛ إذ إنّ الأولى أسبق في الفهم والدراسة، وكنت فيما مضى تناولت مصطلح (النحو) من حيث اللغةُ والاصطلاحُ، وها أنا الآن أنوي إكمال الجزء الآخر الذي هو (الجملة)؛ إكمالا للفائدة، وجريًا في ركاب من تقدّم من أهل العلم.

أوّلا: التعريف اللغوي

بالرجوع إلى المعاجم للتنقيب عن معنى هذه الكلمة نجدهم متفقين على أنّ لفظ (الجملة) راجع إلى: جمع الشيء وضمّ بعضه إلى بعض.

قال الخليل: (والجملة: جماعة كلّ شيء بكماله من الحساب وغيره، وأجملت له الحساب والكلام من الجملة)[١٥].

وفي المقاييس: (أجملت الشيء، وهذه جملة الشيء، وأجملته: حصّلته)[١٦].

ولم ترد هذه اللفظة في الجمهرة إلا عند قوله: (أجملت الشيء إجمالا إذا جمعتَه من غير تفرّق، وأكثر ما يستعمل ذلك في الكلام الموجز، يقال: أجمل فلان الجواب)[١٧].

ثانيًا: التعريف الاصطلاحي

بداية أودّ الإشارة إلى أنّ مصطلح (الجملة) شغل النحويين قديمًا وحديثًا؛ إذ أرادوا وضع حدّ له يميّزه عن أخويه (القول والكلام)، غير أنّه لم يكن حظّه من توافق الآراء مواتيًا كما كانت أحكامه، بل كان موضع خُلف بين المختصّين منذ بواكير هذا العلم حتى عصرنا هذا؛ لذلك أردت خوض غمار هذا الخلاف، والغوص فيه، لأقف على مقاصد النحويين ومذاهبهم، مناقشًا لها، ومرجّحًا ما أراه راجحًا منها.

وبعد القراءة والاطلاع ظهر لي أنّ النّحويّين في تحديد المصطلح منقسمون إلى طائفتين، فمنهم من جعل (الجملة) مرادفة للكلام، وصنوًا له؛ ولذلك اشترط فيها الإفادة كما اشترطها في الكلام[١٨].

قال المبرّد: (وإنّما كان الفاعل رفعًا؛ لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت: (قام زيد)، بمنزلة قولك: (القائم زيد)...)[١٩].

ومن خلال هذا النقل نرى أنّ المبرّد لا يفرّق بين الجملة والكلام؛ إذ إنّ كلاّ منهما لا بد فيه من الإفادة، وعليه فهما مترادفان، فكلّ ما صحّ أن يطلق عليه جملة جاز أن يكون كلاما، والعكس صحيح.

هذا، وقد ذهب الرضي إلى القول بعدم الترادف بين المصطلحين، وأن الجملة لا تكون كلامًا؛ إذ إنّ بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقًا، فكلّ كلام جملة، وليس كل جملة كلامًا.

قال رحمه الله: (والفرق بين الجملة والكلام: أنّ الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي، سواء أكانت مقصودة لذاتها أم لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، أم سائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر، واسما الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والظرف مع ما أسند إليه، والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي، وكان مقصودًا لذاته، فكلّ كلام جملة، ولا ينعكس)[٢٠].

ووافقه على ما ذهب إليه كلٌّ من ابن مالك، وابن يعيش، وابن هشام[٢١] رحمهم الله.

أما الجرجاني فقد تعرّض للجملة في أكثر من موضع، واختلفت عباراته في كلٍّ؛ ولذلك تضاربت آراء الباحثين في تحديد موقفه من حدّ الجملة، فمن قائل إنه ذهب إلى القول بالترادف بين المصطلحين[٢٢]، وقائل: بل إنّ مذهبه

قائم على التفرقة[٢٣]، وهذا الأخير هو ما أميل إليه وأرجّحه؛ لقول الجرجاني رحمه الله: (الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد، كقولك: (زيد قائم)، أم لم يفد، كقولك: (إنْ يكرمني) فإنّه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه، فتكون الجملة أعمّ من الكلام مطلقًا)[٢٤].

ويمكن أن يوجّه من نقل عنه التسوية بين المصطلحين بأنّ الجرجاني قد صرّح بالإفادة في موضع، وسكت عنها في موضع آخر، فمن وقف على التصريح نقل عدم التسوية، ومن لم يقف على ذلك شرط الإفادة كالكلام؛ ألا ترى أنه يقول: (واعلم أنّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمّى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفاد نحو: (خرج زيد)، سمي كلامًا، وسمي جملة)[٢٥].

إن النظر إلى كلام النحويين السابق يدفع الباحث الى القول بأنهم نظروا إليها من حيث الإسناد، وهذا مما لا خلاف فيه، فهم متفقون على أن الجملة مبنية على الإسناد الأصلي المكوَّن من طرفين هما: المسند والمسند إليه.

قال سيبويه: (هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بُدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه، وهو قولك: (عبد الله أخوك)، و(هذا أخوك)، ومثل ذلك: (يذهب عبد الله)، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدٌّ من الآخر في الابتداء...)[٢٦].

فكلام سيبويه فيه تصريح بركني الإسناد؛ ألا ترى أنّه مثّل بمثالين، أحدهما: للجملة الاسمية، وثانيهما: للجملة الفعلية، وهذا المسلك هو ما أشار إليه المبرد في قوله: (فمن لك: (قام زيد)، والابتداء وخبره، وما دخل عليه نحو: (كان)، و(إنّ)، و(أفعال الشّكّ)، و(العلم)، و(والمجازاة)، فالابتداء نحو قولك: (زيدٌ)، فإذا ذكرتَه فإنّما تذكره للسامع؛ ليتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت:

(منطلق)، أو ما أشبهه صحّ معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر؛ قد كان يعرف (زيدًا) ويجهل ما تخبره به عنه أفدته الخبر، فصحّ الكلام؛ لأنّ اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى، واستغنى الكلام...)[٢٧].

وهذا إيضاح من المبرد أساسه قائم على توظيف الكلمات داخل النّصّ العربيّ؛ إذ إنّ المسند لا يكون في الجملة الفعلية إلا فعلا، وفي الجملة الاسميّة لا يكون إلا خبرًا، وأن المسند إليه لا يكون إلا ذاتًا في الجملة الاسمية والفعلية على السّواء، وإن اختلف الإعراب، فالعلاقة بين أجزاء الجملة علاقة لزوم كما رأيت.

وخلاصة القول: أنّ النّحويّين في حديثهم عن الجملة وتقسيمها من حيث الإسنادُ جعلوها قسمين لا ثالث لهما: اسمية، وفعلية، وأنّ ما عداهما راجع إليهما في أصحّ أقوال أهل العلم.

قال ابن يعيش شارحًا كلام الزمخشري ومعلّقًا عليه: (واعلم أنه قسّم الجملة إلى أربعة أقسام: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية، وهذه قسمة أبي علي، وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية؛ لأنّ الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليّتين: الشرط فِعلٌ وفاعل، والجزاء: فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو (استقرّ)، وهو فعل وفاعل...)[٢٨].

* *

المبحث الثاني

التكوين الأصلي للجملة عند الجرجاني

إنّ مما لا شكّ فيه عند كلّ مَن يُعنى بالدراسات النحوية، والملازم لكتب التراث العربي عنايةَ علمائنا الأوائل بالجملة العربيّة معيارًا وتحليلا باعتبارها: (أدنى عنصر للكلام المفهوم)[٢٩]، وأنّ العرب (نطقت بسليقتها وسجيّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها عللـه)[٣٠]، ثـمّ تنوّعت مباحث الجملة، وتعدّدت أنواعها بوصفها تركيبًا ضروريًّا في باب الإسناد الذي هو عماد الكلام ولبّه، كما وردت عند سيبويه ومن سار على نهجه ممن نظروا إلى النحو العربي باعتباره مكمّلا للسليقة العربيّة، وضابطًا لها، فخلف من بعدهم خلَفٌ مالت دراساتهم نحو خلط القواعد النحوية بالمنطق، فاعتمدوه ركنًا أساسًا عند توجيه المسائل النحوية واللغوية، من باب العلّة والمعلول، والموضوع والمحمول، فأوغلوا في أمور لم يكن الدرس العربي في حاجة إليها، فقيّض الله في هذه الفترة علَمًا من أعلام اللغة، وعبقريًّا فذًّا من أبنائها، حاول الخروج بها عمّا سلكه النحويون من التقعيد المنطقي، والاستدلال الفلسفي إلى توظيف علم النحو للإبانة عن الجوانب الفنية في الكلام عن طريق التمييز بين الدلالات الجميلة، والأساليب القبيحة للنص العربي.

قال الجرجاني في ذمّ من سلك بالنحو ما ذكرت: (ولَمّا لم تعرف هذه الطائفة هذه الدقائق، وهذه الخواص واللطائف، لم تتعرّض لها ولم تطلبها، ثم عنّ لها بسوء الاتفاق رأي صار حِجازًا بينها وبين العلم بها، وسَدًّا دون أن تصل إليها، وهو أن ساء اعتقادها في الشعر الذي هو معدنها، وعليه المعوّل

فيها، وفي علم الإعراب الذي هو لها كالناسب الذي يَنْميها إلى أصولها، ويبيِّنُ فاضلها من مفضولها، فجعلت تظهر الزهد في كلّ واحد من النّوعين، وتطرح كلاًّ من الصنفين، وترى التشاغل عنهما أولى من الاشتغال بهما، والإعراض عن تدبّرهما أصوب من الإقبال على تعلّمهما...)[٣١].

وهو بذلك قد أصاب كبد الحقيقة لدى كثير من النّاس؛ إذ إنّ منهم من كان يرمي الكلام على عِلاّته، فحاول الجرجاني أن يظهر أهمية الإيقاع الداخلي للجملة التي بسببها تُشكّل الجوانب الفنية للنصّ، فالنحو في رأيه عبارة عن توخّي المعاني؛ ألا تراه يقول: (واعلم أنّ مما هو أصل في أن يدقّ النظر، ويغمض المسلك، في توخّي المعاني التي عرفت: أن تتّحد أجزاء الكلام، ويدخل بعضها في بعض، ويشتدّ ارتباط ثانٍ منها بأوّل، وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعًا واحدًا، وأن يكون حالك فيها حال الباني يضع بيمينه هاهنا في حال ما يضعه بيساره هناك، نعم، وفي حال ما يُبصر مكان ثالث ورابع يضعهما بعد الأوّلين، وليس من شأنه أن يجيء على هذا الوصف حدّ يحصره، وقانون يحيط به، فإنه يجيء على وجوه شتّى، وأنحاء مختلفة)[٣٢].

ثم يمضي في بثّ أفكاره، وطرح مسائله، مقيمًا عليها الدّليل تلو الدليل، والمزيّة بعد المزيّة، وأنه القطب الذي عليه المدار، والعمود الذي به الاستدلال، ولا غنى لطالب العربيّة عنه في أيّ حال من الأحوال، فلأجله توقظ الهمم، وتعلو النفوس، وتشدّ الرحال، ويوصل الليل بالنهار، شرط أن يكون ما تقدّم مراعًا فيه قواعد النحو، كما نصّ على ذلك في قوله: (اعلم أن ليس النّظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله،

وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها...)[٣٣].

ومن خلال ما تقدّم يظهر بجلاء مدى براعته في ربطه بين مفهوم النظم وأثر النحو في انتزاع الدلالة المقصودة من جهة، وإظهار جمالية التركيب من جهة أخرى، فهو بذلك لا ينظر إلى الجملة العربيّة كما نظر إليها من تقدّمه من حيث إسنادُها، بل ينظر إليها كوحدة تفيد دلالة بعينها، فكأنّما نظر إليها من حيث دلالتُها، (فقد اتضح إذن اتّضاحًا لا يدع للشكّ مجالاً أنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجرّدة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأنّ الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، وما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ)[٣٤].

ففهم مما سبق أنّ الجرجاني لا ينظر إلى الجملة باعتبار مفرداتها وكلماتها، إنما ينظر إليها من حيث مناسبةُ الألفاظ في مجاورة بعضها بعضًا في الجملة، ولذلك نجده في موضع آخر يقول: (وذلك أنّا لا نعلم شيئًا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: (زيد منطلق)، و(زيد ينطلق)، و(ينطلق زيد)، و(منطلق زيدٌ)، و(زيد المنطلق)، و(المنطلق زيد)، و(زيد هو المنطلق)، و(زيد هو منطلق)، فيعرف لكلّ من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له)[٣٥].

ومن خلال نقلنا عن الجرجاني يظهر لنا كما أسلفت أنّ نظرته للجملة كانت مغايرة لنظرة النحاة، ويمكن للباحث القول: بأن الجرجاني تناول الجملة من حيث دلالتُها خبرًا كانت أو إنشاءً، سواء كانت اسمية، أم فعليّة، وكلٌّ من الخبر والإنشاء إما مثبت، أو منفيّ.

فالجملة المبنيّة على الإثبات تؤدّي معنًى مغايرًا لما تؤدّيه الجملة المنفيّة، وانظر إن شئت إلى قول الجرجاني: (ومن فروق الإثبات: أنك تقول: (زيد منطلق)، و (زيد المنطلق)، و(المنطلق زيد)، فيكون في كلّ واحد من هذه الأحوال غرض خاصّ، وفائدة لا تكون في الباقي)[٣٦].

والمفهوم من النقل السابق: أنه أراد أن يبيّن أن الجملة المثبتة تأتي على ثلاثة أنماط، تختلف دلالتها بحسب نظمها، فقوله: (زيد منطلق) يدل على أنّ الخبر كان مجهولا لدى المخاطَب، فهو يعرف المبتدأ، ولكنه لا يعرف أيَّ فِعْلٍ صدر منه، أهو الانطلاق، أو القيام، أو غيرهما؟ على حين نجد قوله: (زيد المنطلق) بتعريف الجزأين يفيد أنّ الخبر كان معلومًا لدى السامع، غاية ما هنالك أنّه جاهل بصاحب الانطلاق؛ لذلك ناسب مجيئه معرفة، وأما المثال الثالث: (المنطلق زيد) فهو تأكيد لتخصيص القيام بزيد.

وثمرة هذا التنويع في النّظم ما أشار إليه في قوله: (ومن الفرق بين المسألتين، وهو ما تمس الحاجة إلى معرفته: أنّك إذا نَكّرتَ الخبر جاز أن تأتي بمبتدأ ثانٍ، على أن تشركه بحرف العطف في المعنى الذي أخبرت به عن الأول، وإذا عرّفت لم يجز ذلك)[٣٧].

ولا شكّ أن هذا الاختلاف في جملة الإثبات متفرّع في الأصل عن السياقات المتباينة التي قيلت فيها من غير تأثير في نوعية الإثبات.

يقول الدكتور صالح بلعيد: (كما نلاحظ التأثير النفسي لطابع التعبير وتذوّق المدلول الحيوي للسياق الكلامي، فالقول بأنماط المبتدأ أو الخبر يفيد ثبوت المعنى أو الصفة للشيء من غير أن يقتضي تجديده شيئًا بعد شيء، وهذا ما لا يوجد في أنماط الفعل والفاعل)[٣٨].

هذا، ولم يهمل الجرجاني دراسة الفعل الواقع خبرًا، بل نال عنده أوفر حظّ، وسعى إلى إيراد الفوارق بين الدلالتين فقال: (وبيانه: أنّ موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدّده شيئًا بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئًا فشيئًا)[٣٩].

فقد كان ينظر إلى الجملة باعتبارها نسيجًا محكمًا، راجعًا إلى ترابط اللفظ والمعنى، ولا يسوغ للمتكلّم أن ينطق باللفظ ويراعي المعنى دون أن يُوجِدَ بينهما ترابطًا، ولا فرق في ذلك بين الجمل المثبتة والمنفية؛ إذ إنّ كلاًّ منهما جيء به للدلالة على غرض معيّن.

يقول الجرجاني: (يبيّن لك أنهما لا يكونان سواء، أنه ليس كل كلام يصلح فيه (ما وإلا) يصلح فيه (إنّما)؛ ألا ترى أنها لا تصلح في مثل قوله تعالى: ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللّهُ وَإِنَّ اللّهَ ﴾ [٤٠]، ولا في نحو قولنا: (ما أحدٌ إلا وهو يقول ذاك)؛ إذ لو قلت: (إنّما من إله الله)، و(إنما أحد وهو يقول ذاك)، قلت ما لا يكون له معنًى...)[٤١].

فظهر جليًّا من كل ما سبق أنه كان دائما يؤكّد على قضية مراعاة العلاقة بين المتكلم والمتلقي في توظيف التراكيب النحوية واللغوية بمختلف أنماطها بغية الوصول إلى قانون عام يكون حكمًا ومرجعًا لكلّ متحدّث باللغة، تلافيًا لأيّ خرق في فهم اللغة وأنماطها، وأنّ هناك تداخلا بين الإثبات والنفي والاستفهام، لا يخلو أي تركيب لغوي منها، والمعوّل عليه في تحديد الدلالة وتجاوز ما أغلق فهمه: معرفة النمط المقصود الذي لا يجب أن ينفصل فيه المعنى عن اللفظ مع مراعاة تذوق مدلول السياق، وتأثيره النفسي الذي له الدور البارز في صياغة التراكيب وصقلها في مثل هذه الأنماط.

المبحث الثالث

التكوين الفرعي للجملة عند الجرجاني

سبقت الإشارة في المبحث السابق إلى الأنماط الأصيلة للجملة عند الجرجاني، وذكرنا أنه سلك فيها مسلكًا مغايرًا لمن تقدّمه من المشتغلين باللغة؛ إذ نظر إليها على أنها وحدة مترابطة الأجزاء، بغض النظر عن كونها اسمية، أو فعليّة، وخلصنا فيما مضى إلى أنّ تلك الأنماط عنده لا تخرج عن الإثبات والنفي والاستفهام، مع مراعاة الترتيب بين أجزائها المترابطة.

وأحاول في هذا المبحث أن أشير إلى النظام اللغوي الفرعيّ المكوِّن للجملة لدى عبد القاهر رحمه الله، ومن خلال ما بثّه في دلائل الإعجاز، ومطالعتي إياه، وردّ الشبيه إلى شبيهه، والصِّنو إلى نظيره، تبيّن أنه أولى عناية فائقة بظاهرتين تعتريان الجملة العربيّة فتخرجانها من التكوين الأصلي المتعارف عليه إلى تكوين آخر هو فرعي، وأعني بالظاهرتين: أسلوب التقديم والتأخير، وأسلوب الحذف، وسأحاول أن أقف وقفة مختصرة معهما أميط اللثام عنهما، وأبرز عن بعض ما جاء به الجرجاني فيهما.

أولا: التقديم والتأخير

مما يتعلّمه الإنسان من قواعد النحو المبنيّة على المسموع من كلام العرب: المحافظة على ترتيب أجزاء الجملة، فيقدّم ما حقه التقديم، ويؤخّر ما حقه التأخير، فيتقدّم الفعل على فاعله، والمبتدأ على خبره، وهلمّ جرًّا، ولا يعدل عن هذا إلا بموجب خارجي يستدعي الخروج عن المألوف المعلوم.

قال عبد القاهر: (هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يَفترُّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرًا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك: أن قدّم فيه شيء، وحوّل اللفظ عن مكان إلى مكان)[٤٢].

يشير بهذا إلى عظم معرفة هذا النمط الفرعي للجملة، وأنّ له من الفوائد العائدة على جمال النّصّ الشيء الكثير، لولا هذا الأسلوب لكان النّصّ خِلوًا منها، وبذلك تظهر عبقرية اللغة من جهة، واتّقاد ذهن الجرجاني من جهة أخرى في كونه لم يتناول هذه القضية كما تناولها علماء النحو عندما نظروا إلى التقديم والتأخير من باب العناية والتوسيع والفائدة؛ ولذلك نجده قد عرّض بهم في قوله: (وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: إنه قدم للعناية، ولأنّ ذكره أهم، ولتخيّلهم ذلك قد صغُر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم، وهوّنوا الخطب فيه حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبّعه والنظر فيه ضربًا من التّكلّف، ولم تر ظنًّا أزرى على صاحبه هذا وشبهه)[٤٣].

ومن منطلق حرصه على المعنى النّحويّ فصّل القول في هذه الظّاهرة وقسّمها إلى: تقديم على نيّة التأخير، وتقديم ليس على نيّة التأخير، فالأول كقولك: (منطلق محمد)، و(وأكرم الشيخَ تلميذُه)؛ ألا ترى أن قولنا: (منطلق)، و(الشيخ) تقدّما رتبة مع ثبات الحكم النحوي فيهما، فالخبرية والمفعولية باقية فيهما رغم تغيّر الرتبة؛ إذ إن التغيير واقع في اللفظ لا في الحكم.

والثاني كقولك: (أكرمت خالدًا)، و(خالدٌ أكرمته)، فكلمة (خالد) في المثال الثاني لم تقدّم على أن تعرب مفعولا للفعل كما كان حالها في المثال الأول، وإنّما اختلف حكمها تبعًا لاختلاف موقعها في الجملة من جهة، وانتقال معنى الكلام من سياق المفعولية إلى سياق المحكوم عليه في الابتداء.

هذا في الإثبات، أمّا إذا عرّجنا على ظاهرة التقديم والتأخير في النّفي فإن الجرجاني يرى أنّ التقديم والتأخير متعلق بالأغراض والأحوال التي تناسب المتلقي، وكذا السياق الذي قيلت فيه الجملة؛ ألا ترى إلى قوله: (فإذا قلت: (ما ضربت زيدًا) فقدّمت الفعل كان المعنى أنك قد نفيت أن يكون قد وقع ضَرْبٌ منك على (زيد)، ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا إثبات، وتركته مبهمًا محتملاً، وإذا قلت: (ما زيدًا ضربت) فقدّمت المفعول، كان المعنى على أنّ ضربًا وقع منك على إنسان، وظنّ أنّ ذلك الإنسان (زيد)، فنفيت أن يكون إيّاه، فلك أن تقول في الوجه الأول: (ما ضربت زيدًا ولا أحدًا من النّاس)، وليس لك ذلك في الوجه الثاني، فلو قلت: (ما زيدًا ضربت ولا أحدًا من الناس) كان فاسدًا...)[٤٤].

والخلاصة: إنّ تناول الجرجاني لباب التقديم والتأخير جاء مميَّزًا عن دراسات السابقين؛ إذ إنّ تقديم جزء من الكلام المكوِّن للجملة، أو تأخيره عن موضعه لا ترد اعتباطًا في نظم الكلام، وينزّه عنه الواضع، وإنما هو عمل مقصود لغرض بلاغي، أو داعٍ فني، أو بعد نفسي، يقتضي ربط هذه الأنماط بالأغراض والأحوال، وفق دلالات الكلمات في السياق المراد، وتلك هي نظرية النظم التي أشار إليها الجرجاني وجعل مردّ الأمر إليها داخل نمط الجملة العربيّة.

ثانيًا: الحذف

الحديث عن الحذف هو حديث عن نمط معيّن من أنماط الكلام، وتصوّر محدّد لطبيعة اللغة، وهو شائع في كلام العرب، سائغ في سائر مواقع الجملة،

حتى قال ابن جني: (قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته)[٤٥].

فابن جني يشير هنا إلى أحد قواعد الحذف، وأنه لا يساغ ولا يجوز نحويًّا حتى يقوم الدليل عليه، وإلا كان تقدير المحذوف رجمًا بالغيب، وهي إشارة لطيفة منه رحمه الله.

فالحذف وراءه أسرار ومزايا ولطائف يقف عليها البصير بالأساليب العربيّة، الخبير بمواقعها، العالم بمكوِّناتها، الفطِن لطرق القول؛ إذ إنّ المتكلم يقصد أحيانًا إلى أن يطوي أجزاءً من كلامه اتّكالا على فهم المعنى لدى المخاطب، بل إنّنا نجد أحيانًا الحذف أبلغ من الذكر، والطّيّ أجمل من الإصاح، (فهو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانًا إذا لم تُبِنْ)[٤٦].

وقد عُني النحاة والبلاغيون بهذا الباب كلٌّ حسب مشربه وموارده، نصّ عليه سيبويه في أكثر من موضع في الكتاب[٤٧].

قال السيرافي: (اعلم أنّ الشاعر يحذف ما لا يجوز حذفه في الكلام؛ لتقويم الشعر كما تزيد لتقويمه)[٤٨].

هذا، وإذا نظرنا إلى شيخ البلاغيين وفقيه النحويين نجد أنّه سلك مسلكًا مغايرًا للنحويين الذين اعتمدوا الجانب المعياري في تناولهم لظاهرة الحذف؛ إذ إنه مزجه بشيء من البلاغة مبيّنًا مواطن الحسن فيه، وذاك فعل ينبئك عن فقه الرجل في العربيّة، فعرف أسرارها، وأدرك أبعادها، حتى بانت له مواطن

الجمال فيها، ومن ذلك قوله بعد ذكره مجموعة من الأبيات الشعرية المستشهد بها لظاهرة الحذف: (فتأمّل الآن هذه الأبيات كلها، واستقرها واحدًا واحدًا، وانظر إلى مواقعها في نفسك، وإلى ما تجده من اللطف والظرف إذا أنت مررت بموضع الحذف منها ثم فَلَيتَ النفس عما تجد، وألطفت النظر فيما تُحِسّ به، ثم تكلّف أن تردّ ما حذف الشّاعر، وأن تخرجه إلى لفظك، وتوقعه في سمعك، فإنك تعلم أن الذي قلتُ كما قلتُ، وأن ربّ حذف هو قلادة الجيد، وقاعدة التجويد)[٤٩].

فالحذف عنده مرتبط بحاجة المتكلم، وصلة اللفظ بغيره، إذ إنّ هذا الارتباط قائم على العلاقة الأساسية في الجملة، وأن هذا الحذف كما يستشفّ من تناول الجرجاني ظاهرة اجتماعية كثيرة الاستعمال، متشعّبة المسالك عند العرب؛ لأنها تُبين عن أغراضهم في إظهار مقدرتهم العالية في تفنّنهم بأسلوب الخطاب، واستخدام اللغة، وهم مع ذلك لا يلجؤون إليها اعتباطًا، بل لإضفاء مزايا ولطائف على النّصّ لا يدركها إلا من تمرّس على أساليبهم، فامتلك ناصية البيان، ووقف على مواطن جمال الحذف قبل الذِّكر.

وبعد أن استوى هذا البحث، وقاربت سفينته أن ترسو نحو شاطئ الأمان، وبرّ النجاة، يمكن القول بأن الجرجاني كان من أولئك الرجال القلائل الذين مزجوا بين النحو والبلاغة، وصاغوها في قالب جميل، فخدم كلّ فن أخاه، مجاوزا الاكتفاء بالحدود الإعرابية وأواخر الكلمات؛ ليغوص في المعنى، ويسبر أغوار الأنماط، مراعيًا أحوال المتلقِّي، وأنواع السياق، وما يناسبه من تقديم، وتأخير، أو ذكر، وحذف، في كلام مثبت أو منفي، وهو بذلك يؤكّد على على

حقيقة أنّ اللغة العربيّة ليست قائمة على الألفاظ فحسبُ، بل لا بد أن يجتمع فيها المعنى مع المبنى، وفق اختيار التراكيب المناسبة.

قال جعفر دك الباب: (والواقع أنّ عبد القاهر الجرجاني يتطرّق إلى مشكلة نحوية لا يبحث فيها بحدّ ذاتها، ولكن يتخذها منطلقًا إلى ما هو أعمق للوصول إلى دلالاتها، ودورها في تأدية النمط المنوط بالرسالة التي يستقبلها المتلقي، وليس يهدف أن يعلمنا الرفع، والنصب، والجزم، فهذا مفروغ منه، إنما ينبهنا إلى معادن المعاني، وتقرير حال الأوضاع والمبادئ، وكيف تسري الأحكام في كلّ الأنحاء، وبيان ارتباط البلاغة بغرض المتكلم الذي يقصد إليه من كلامه، والمعاني التي أراد إثباتها، أو نفيها...)[٥٠].

* *

خاتمة البحث

بتمام هذا البحث، والوصول إلى آخره، توصّل الباحث إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها في الآتي:

١. الخلاف النحوي في حدّ الجملة، وهل هناك فرق بينها وبين الكلام، أو أن بينهما ترادفًا، وقد رأى الباحث ترجيح ما ذهب إليه الجرجاني من كون الجملة مغايرة للكلام؛ إذ بينهما عموم وخصوص، فكل كلام يسمّى جملة، وليس كل جملة كلامًا.

٢. مرتكز تقسيم الجملة لدى المتقدمين قائم على طرفي الإسناد، بخلاف عبد القاهر الذي درس الجملة انطلاقًا من نظرية النظم، بغض النظر عن نوع الجملة.

٣. الفكر اللغوي لدى علمائنا المتقدّمين اتسم بالموسوعية والشمولية؛ مما سهل عليهم المزج بين كل العلوم التي تندرج في حقل اللغة.

٤. اتفاق النحويين والبلاغيين في كثير من القضايا المتعلقة بالجملة، مع اختلاف طرقهم ومناهجهم في التناول.

٥. نظرية النظم التي جاء بها الجرجاني كانت هي الفيصل في بناء الترابط داخل أجزاء الجملة.

٦. وظّف الجرجاني براعته النحوية للمزج بينه وبين البلاغة؛ خدمة للنص العربي.

٧. عاب على كثير من النحويين الذين تناولوا ظاهر التقديم والتأخير، وحصروها في: العناية، والتوسّعة على الشاعر والكاتب، ودعا إلى أن يتمّ النظر فيها وتداولها بمنظور أوسع وأشمل.

وأخيرًا أسأل الله التوفيق في القول والعمل، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك، والحمد لله رب العالمين.

الهوامش والتعليقات

(١) ينظر: بناء الجملة العربية، لمحمد حماسة عبد اللطيف، ص: ٢٣، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣م.

(٢) المقتضب للمبرد: ٢٣٤، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

(٣) تنظر ترجمته في: نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري، مكتبة المنار، ط٣، ١٤٠٥هـ، ص: ٢٦٤، وإنباه الرواة على أنباء النحاة لعلي بن يوسف القفطي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١/١٤٠٦هـ، ٢/١٨٨-١٨٩، وسير أعلام النبلاء للذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣/١٤٠٥هـ، ١٨/٤٣٢، وفوات الوفيات لمحمد بن شاكر الملقب بصلاح الدين، دار صادر، بيروت، ط١، ٢/٣٦٩، وطبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، ط٢/١٤١٣هـ، ٥/١٤٩، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجمال الدين السيوطي، المكتبة العصرية، لبنان، ط١/١٣٨٤، ٢/١٠٦.

(٤) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ٢/١٠٦.

(٥) معجم الأدباء لياقوت الحموي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١/١٤١٤هـ، ١٨/١٨٦.

(٦) ينظر: إنباه الرواة للقفطي: ٢/١٩٠، ٤/٢٢، وطبقات الشافعية الكبرى: ٥/١٥٠، وبغية الوعاة:١/٣٢٠.

(٧) ينظر: إنباه الرواة للقفطي: ٢/١٩٠، وطبقات الشافعية الكبرى: ٥/١٥٠.

(٨) ينظر: العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، دار مكتبة الهلال، ٣/٣٠٢، والمحكم لابن سيده، دار الكتب العلمية، ط١/٢٠٠٠م، ٤/٢٠، والجمهرة لابن دريد، دار العلم للملايين، ط١/١٩٨٧، ١/٥٧٥.

(٩) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١/١٠.

(١٠) معجم مقاييس اللغة لابن فارس، دار الفكر، ١٣٩٩هـ، ٥/٤٠٣.

(١١) الأصول في النحو لابن السراج، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤/ ١٤٢٠هـ، ١/٣٥.

(١٢) ينظر: الخصائص لابن جني، المكتبة التوفيقية، ٤٥/١، ومثل المقرب لابن عصفور، دار الآفاق العربيّة، القاهرة، ط١٤٢٧/١هـ، ٩٨، والإيضاح في علل النحو للزجاجي، دار النفائس، ط/٥، ١٩٨٦م، ٦٧، وغيرها.

(١٣) مثل المقرب: ٩٨.

(١٤) دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١٤١٣/٣هـ، ص:٨١.

(١٥) العين للخليل:١٤٣/٦.

(١٦) معجم مقاييس اللغة:٤٨١/١.

(١٧) جمهرة اللغة لابن دريد:٥٦١/١.

(١٨) ينظر: المقتضب للمبرد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٤٢٠/١هـ، ٨/١، والخصائص:٣١/١، والإيضاح لأبي علي الفارسي، عالم الكتب، ١٤١١، ص:٧١-٧٢، والمفصل للزمخشري، دار الكتب، ١٤٢٠، ص:٣٣.

(١٩) المقتضب: ٨/١.

(٢٠) شرح الكافية للرضي، الشركة الصحافية، ١٣١٠، ٨/١.

(٢١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، دار هجر للطباعة والنشر، ٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش، دار سعد الدين، دمشق، ط١٤٣٦/٢هـ، ٢١/١، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ٧/٥.

(٢٢) ينظر: البناء النحوي للجملة العربية، دراسة تطبيقية على سورة آل عمران، لعلوية موسى عيسى، والكتاب أصله رسالة ماجستير في جمهورية السودان، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، شعبة النحو والصرف، ص:٤.

(٢٣) ينظر: الجملة في النظام اللغوي عند العرب لعبد الحميد عيساني، حوليات مجلة الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح بالجزائر، العدد الخامس، المجلد٣ لعام ٢٠٠٦م، ص:٩٣.

(٢٤) المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م، ٩٣/١-٩٤.

(٢٥) الجمل في النحو للجرجاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٢هـ، ص:٤٠.

(٢٦) الكتاب لسيبويه، دار الجيل، بيروت، ط١، ٣٨/١.

(٢٧) المقتضب للمبرد، الأوقاف المصرية، ١٤١٥هـ، ١٢٦/٤.
(٢٨) شرح المفصل لابن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٢٩/١.
(٢٩) ينظر: فنون التقعيد وعلوم الألسنية لريمون طحان، دار الكتاب، بيروت، ط١، ص:٢٨٣.
(٣٠) الإيضاح في علل النحو للزجاجي: ٦٦.
(٣١) دلائل الإعجاز للجرجاني: ٧-٨.
(٣٢) المصدر السابق: ٩٣.
(٣٣) المصدر السابق: ٨١.
(٣٤) دلائل الإعجاز:٤٦.
(٣٥) المصدر السابق: ٨١-٨٢.
(٣٦) دلائل الإعجاز: ١٧٧.
(٣٧) المصدر السابق:١٧٨.
(٣٨) التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند عبد القاهر لصالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، ١٩٩٤م، ص: ١٦٢.
(٣٩) دلائل الإعجاز: ١٧٤.
(٤٠) سورة آل عمران، من الآية: ٦٣.
(٤١) دلائل الإعجاز:٣٢٩.
(٤٢) دلائل الإعجاز:١٠٦
(٤٣) دلائل الإعجاز: ١٠٨.
(٤٤) دلائل الإعجاز: ١٢٦.
(٤٥) الخصائص لابن جني:٢٤٣/٢.
(٤٦) دلائل الإعجاز:١٤٦.
(٤٧) ينظر: الكتاب: ٢٨٠/١-٢٨١.
(٤٨) شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م، ص:٢٠٥.
(٤٩) دلائل الإعجاز:١٥١.
(٥٠) الموجز في شرح دلائل الإعجاز لجعفر دك الباب، مطبعة الأهالي بدمشق، ١٩٨٠م، ص:٣٥.

المصادر والمراجع

- الأصول في النحو لابن السراج، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤/ ١٤٢٠هـ.
- إنباه الرواة على أنباء النحاة، علي بن يوسف القفطي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١/١٤٠٦هـ.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، دار النفائس، ط/٥، ١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جمال الدين السيوطي، المكتبة العصرية، لبنان، ط١/١٣٨٤هـ .
- بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند عبد القاهر، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، ١٩٩٤م.
- الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٢هـ.
- الجمهرة لابن دريد، دار العلم للملايين، ط١/١٩٨٧.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- الخلاصة النحوية، د. تمّام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٤.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط٣/١٤١٣هـ .
- سير أعلام النبلاء، الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣/١٤٠٥هـ،
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٩٧٨م.

- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، ط٢/١٤١٣هـ.
- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، د. خليل أحمد عمايرة، سلسلة دراسات وآراء في علم اللغة المعاصر، الأردن.
- فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ريمون طحان، دار الكتاب، بيروت، ط١.
- فوات الوفيات، محمد بن شاكر الملقب بصلاح الدين، دار صادر، بيروت، ط١.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د.تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٩٨.
- مثل المقرب لابن عصفور، دار الآفاق العربيّة، القاهرة، ط١/١٤٢٧هـ.
- المحكم، ابن سيده، دار الكتب العلمية، ط١/٢٠٠٠م.
- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١/١٤١٤هـ.
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس، دار الفكر، ١٣٩٩هـ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م.

- المقتضب للمبرد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٢٠هـ.
- الموجز في شرح دلائل الإعجاز، جعفر دك الباب، مطبعة الأهالي بدمشق، ١٩٨٠م.
- النحو والدلالة، مدخل لداسة المعنى النحوي- الدلالي، د.محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٦.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، مكتبة المنار، ط٣، ١٤٠٥هـ.

* * *